قوى الأمن تغلق طرقاً فرعية تؤدي إلى ساحات التظاهر في بيروت

الحريري: لن أترشح لتشكيل الحكومة اللبنانية المقبلة

رئيس الوزراء اللبناني المستقيل سعد الحريري

قوات لبنانية تغلق أحد الطرقات في بيروت

بيروت – «وكالات»: أعلن رئيس حكومة تسيير الأعمال في لبنان، زعيم تيار المستقبل، سعد الحريري، أنه لن يترشح لتشكيل الحكومة المقبلة في البلاد.

وغرد الحريري عبر موقع تويتر قائلاً: «منذ أن تقدمت باستقالتي قبل 50 يوماً تلبية لصرخة اللبنانيين واللبنانيات، سعيت جاهداً للوصول إلى تلبية مطالبهم بحكومة اختصاصيين، رأيت أنها الوحيدة القادرة على معالجة الأزمة الاجتماعية، والاقتصادية الخطيرة التي يواجهها بلدنا».

وأضاف في تغريدته «ولما تبين لي أنه رغم التزامي القاطع بتشكيل حكومة اختصاصيين، فإن المواقف التي ظهرت في الأيام القليلة الماضية من مسألة تسميتي، مواقف غير قابلة للتبديل، فإني أعلن أني لن أكون مرشحاً لتشكيل الحكومة المقبلة».

وتابع قائلاً: «وإني متوجه غداً للمشاركة في الاستشارات النيابية على هذا الأساس، مع إصراري على عدم تأجيلها بأي ذريعة كانت. وقد دعوت كتلة المستقبل النيابية للاجتماع صباح الغد، لتحديد موقفها من مسألة التسمية».

من جهة أخرى توقعت مصادر سياسية رفيعة المستوى ترشيح وزير التعليم اللبناني السابق حسن دياب لمنصب رئيس الوزراء، وهي خطوة من شأنها أن تدفع بمهندس مغمور إلى صدارة الجهود الرامية لمعالجة الأزمة الاقتصادية الحادة.

ومن المقرر أن يعقد الرئيس اللبناني ميشال عون مشاورات رسمية مع 128 نائباً برلمانياً بشأن اختياراتهم لمنصب رئيس الحكومة. وعلى الرئيس اختيار المرشح الذي يحظى بأكبر قدر من الدعم.

من ناحية أخرى أغلقت قوى الأمن بالعوائق الإسمنتية طرقا فرعية مؤدية إلى ساحات التظاهر الرئيسية في وسط بيروت الأربعاء، بعد تكرار أعمال شغب، وصدامات مع القوى الأمنية، على وقع حركة الاحتجاجات المستمرة في البلاد منذ شهرين.

وتأتي هذه الإجراءات في ظل انقسام سياسي حاد، وعشية موعد استشارات يجريها الرئيس ميشال عون مع الكتل النيابية لتسمية رئيس جديد للحكومة، بعد تأجيل للموعد لمرتين جراء تعثر التوافق على مرشح.

وشاهد مصور فرانس برس، عوائق إسمنتية مستطيلة الشكل موضوعة منذ الصباح على مداخل عدد من الطرق الفرعية التي تؤدي إلى ساحة رياض الصلح ومحيطها، الطرق التي يسلكها عادة مناصرو حزب الله وحركة أمل للوصول إلى ساحات التظاهر والتصادم مع المتظاهرين أو مع القوى الأمنية، على غرار ما حصل ليلتي السبت والإثنين.

وقال ضابط في وسط بيروت، لم يكشف اسمه، الأربعاء، إن الهدف من هذه الإجراءات حماية ساحات التظاهر ومنع نشوب قوات الأمن إلى مجموعات إذا تجددت الصدامات، ما يخوّل لها السيطرة أكثر على الوضع الأمني.

وحاول عشرات الشبان الذين قدموا سيراً على الأقدام من منطقة الخندق الغميق السبت، دخول ساحة التظاهر، مرددين هتافات «شيعة شيعة»، قبل أن تتصدى لهم قوات الأمن التي رشقوها بالحجارة، والمفرقعات النارية.

وأعادوا الكرة ليل الإثنين، وتصادموا مع قوات الأمن والجيش على مدى ساعات، وأحرقوا خيام المعتصمين وثلاث سيارات على الأقل كانت مركونة في وسط بيروت، احتجاجاً على تداول شريط فيديو لشاب من مدينة طرابلس شمالاً، يقيم خارج البلاد، تضمن إساءات لمقدسات الطائفة الشيعية. وأطلقت قوات الأمن الغاز المسيّل للدموع لتفريقهم.

وشهد وسط بيروت، في عطلة نهاية الأسبوع مواجهات كانت الأعنف بين قوات الأمن والمتظاهرين ضد السلطة السياسية، الذين حاولوا دخول طريق يؤدي إلى ساحة النجمة أين مقر البرلمان.

وأوقعت هذه الصدامات عشرات الإصابات في صفوف المدنيين والعسكريين، غالبيتها بسبب الاختناق بالغاز المسيل للدموع، وجروح نتيجة الرشق بالحجارة.

وتفادياً لمحاولات اقتحام جديدة، وضعت القوات الأمنية الثلاثاء حاجزاً حديدياً ثابتاً في الشارع.

وبينما شهد وسط بيروت هدوءاً نسبياً ليل الثلاثاء، هاجم العشرات من مناصري حركة أمل خياماً للمعتصمين في قرية كفرمان المحاذية لمدينة النبطية جنوباً، وفق شاهد عيان.

وأحرق مجهولون ليلاً شجرة ميلاد وضعها المتظاهرون في مدينة طرابلس شمالاً.

ويشهد لبنان منذ 17 أكتوبر تظاهرات شعبية غير مسبوقة بدأت على خلفية مطالب معيشية.

وبدأ الحراك عابراً للطوائف والمناطق، ولم يستثنِ حاكماً، أو زعيماً بل يصر المتظاهرون على رحيل الطبقة السياسية كاملة، متهمين إياها بالفساد مع تحميلها مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي.

وتزيد المواجهات الأخيرة من تعقيد الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعصف بلبنان، بينما تواجه القوى السياسية الخميس امتحان تسمية رئيس جديد للحكومة.

وبدا الحريري المرشح الأوفر حظاً، قبل أن يطلب الإثنين تأجيل موعد الاستشارات لأنها ستؤدي إلى «تسمية دون مشاركة أي كتلة مسيحية وازنة فيها» بعد توجه الكتلتين المسيحيتين الأبرز لرفض تسمية الحريري في بلد يقوم نظامه السياسي على المحاصصة الطائفية.

السيسي وجونسون: تكثيف الجهود لتقويض التدخلات الخارجية في ليبيا

رئيس الوزراء البريطاني جونسون والرئيس المصري السيسي في لقاء سابق

القاهرة – «وكالات»: اتفق الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الأربعاء، على ضرورة العمل لتقويض التدخلات الخارجية والحد من تداعياتها السلبية على القضية الليبية.

وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية بسام راضي، إن الطرفين توافقا في اتصال هاتفي بينهما، على تكثيف الجهود المشتركة للتوصل إلى حل سياسي شامل يحقق الاستقرار، والأمن، ويكافح الجماعات الإرهابية، ويستعيد مفهوم الدولة الوطنية في ليبيا، والعمل على تقويض التدخلات الخارجية، والحد من تداعياتها السلبية على القضية الليبية.

أبو الغيط: تلقينا طلبات بتعليق عضوية ليبيا في الجامعة وجمدنا هذه الرسائل

أحمد أبو الغيط

القاهرة – «وكالات»: كشف الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، عن تلقي الأمانة العامة للجامعة رسائل حول موقف مقعد ليبيا داخل الجامعة ومطالب بتعليق العضوية، إلا أنه قرر تجميد هذه الرسائل، لأنه لا يرغب في مزيد من إضعاف الجامعة.

وقال أبو الغيط خلال حوار متلفز، مساء الأربعاء، إن ليبيا عضو في الجامعة العربية لها حكومة هي من وقعت اتفاقاً مع تركيا إلا أن البرلمان الشرعي في ليبيا رفض هذا الاتفاق، مشيراً إلى أن ذلك يضع الجامعة العربية في مأزق، «إذا كانت هذه الحكومة شرعية ومتفق عليها دولياً وتشغل مقعد ليبيا ومتفق عليها في الجامعة العربية والأمم المتحدة فهناك برلمان شرعي يرفض هذه الاتفاقات».

وأوضح الأمين العام أن «إيران ترغب في الهيمنة، وتركيا ترغب في عودة للإمبراطورية العثمانية، وأتصور أن الدول العربية والأمة مطالبة بالتكاتف للدفاع عن الجامعة».

مجلس الأمن يصوّت على تمديد إيصال المساعدات الإنسانية لسوريا

3 قتلى و21 جريحاً في قصف جوي روسي على إدلب

قصف على إدلب

عواصم – «وكالات»: أعلن مصدر في الدفاع المدني التابع للمعارضة السورية مقتل 3 مدنيين وإصابة 21 آخرين جراء قصف جوي روسي على مناطق في محافظة ادلب شمال غرب سوريا أمس الخميس.

وقال المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، «أطلقت طائرات حربية روسية صواريخ فراغية على مدن وبلدات معرة النعمان وخان السبل وتل مريح في ريف إدلب الجنوبي الشرقي صباح اليوم».

وأكد المصدر مقتل 3 مدنيين في بلدة خان السبل وإصابة 11 آخرين، وأيضاً إصابة أكثر من 10 أشخاص في سقوط براميل متفجرة على أطراف مدينة معرة النعمان.

وأضاف المصدر، أن «الطيران الحربي الروسي قصف منذ ساعات الفجر بالصواريخ أطراف بلدة معرشورين بلدات وقرى دير سنبل وسرجة بزابور والناجية وفركيا وفي ريفي إدلب الجنوبي والغربي، وسط حركة نزوح آلاف المدنيين من تل المناطق إلى ريف إدلب الشمالي».

من جانبه قال قائد عسكري في الجبهة الوطنية للتحرير التابعة للجيش السوري، إن «كثافة القصف الروسي على مدن وبلدات ريف إدلب الجنوبي الشرقي خلال الأيام الماضي هو تمهيد للتقدم القوات الحكومية والروسية باتجاه مدينة معرة النعمان ومناطق أوتوستراد حلب حماة».

وقال مصدر مقرب من القوات الحكومية السورية، إن «الطائرات الحربية السورية استهدفت مقرا لحركة أحرار الشام قرب بلدة معرشورين بريف إدلب الجنوبي ما أدى مقتل 5 عناصر بالموقع».

وشنت الطائرات الحربية السورية والروسية خلال اليومين الماضيين أكثر من 200 غارة على مناطق ريف إدلب الجنوبي والغربي.

من ناحية أخرى سيصوّت مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار لتمديد العمل بآلية لإيصال المساعدات الإنسانية العابرة للحدود إلى 4 ملايين شخص في سوريا، لكنّ النصّ مهدّد بالإصطدام بفيتو روسي، بحسب ما أفادت مصادر دبلوماسية.

وقالت المصادر إنّ «جلسة التصويت ستعقد بطلب من ألمانيا وبلجيكا والكويت، الدول الثلاث التي صاغت مشروع قرار أول بهذا الشأن ثم عادت بعد أيام عدة من النقاشات الصاخبة لتقدّمه بصيغة معدّلة في محاولة منها لإرضاء روسيا التي اعترضت بشدّة على الصيغة الأولى.

وينصّ مشروع القرار المعدّل الذي حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه مساء الأربعاء، على أن يمدّد لفترة ستة أشهر بالآلية المعتمدة منذ 2014 لإيصال المساعدات الإنسانية الأممية لنحو 4 ملايين سوري عبر الحدود وخطوط الجبهة في سوريا.

وهذه الآلية التي تسمح بإيصال المساعدات عبر نقاط حدودية لا يسيطر عليها النظام السوري ينتهي مفعولها 10 يناير(كانون الثاني)، لكنّ روسيا تعارض تمديد العمل بها بصيغتها الحالية لأنها تسعى لتعزيز سيطرة حليفها، النظام السوري، على البلاد.

وتستخدم حالياً لإيصال المساعدات الأممية إلى محتاجيها في سوريا أربع نقاط حدودية: اثنتان عبر تركيا وواحدة عبر الأردن وواحدة عبر العراق.

وفي بداية الأمر، حاولت ألمانيا وبلجيكا والكويت، الدول المكلفة الشقّ الإنساني من الملف السوري، زيادة عدد هذه المعابر إلى 5 من خلال استحداث نقطة حدودية جديدة عبر تركيا، الأمر الذي رفضته موسكو بشدة، مطالبة بالمقابل بخفض عدد المعابر إلى اثنين وبخفض مدة التمديد إلى 6 أشهر بدلاً من عام.

وفي ما اعتبر حلاً وسطاً، فقد نصّ مشروع القرار في صيغته المعدّلة على خفض عدد المعابر إلى 3 (اثنان عبر تركيا وواحد عبر العراق) أي بإلغاء معبر الرمثا الحدودي مع الأردن والذي قلما يستخدم حالياً لإدخال المساعدات.

لكنّ مشروع القرار لحظ إمكانية إعادة فتح هذا المعبر بعد 6 أشهر إذا ما أوصى بذلك تقرير يعدّ بطلب من الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش.

وبحسب دبلوماسيين فقد عرضت روسيا على شركائها في مجلس الأمن، الإثنين، مشروع قرار مضاداً.

وموسكو، التي تعتبر أنّ الوضع الميداني تغيّر مع استعادة النظام السوري السيطرة على مزيد من الأراضي، تقترح في مشروع قرارها إلغاء الاثنين من نقاط العبور الأربع الحالية بدلاً من إضافة نقطة خامسة.

والمعبران اللذان تريد روسيا إغلاقهما هما معبر اليعربية، على الحدود بين سوريا والعراق، ومعبر الرمثا.

كما تقترح موسكو تجديد القرار لمدة 6 أشهر فقط بدلاً من سنة.

وبالفعل فقد وضعت موسكو، بدعم من بكين، اللمسات الأخيرة على مشروع القرار الذي ستطرحه على التصويت مباشرة بعد التصويت على مشروع الدول الثلاث، ما يرجّح استخدام موسكو حق الفيتو ضدّ مشروع القرار الأول.

ولكي يتم اعتماده يتعيّن على المشروع الروسي أن يحصل على 9 أصوات على الأقل من أصل 15، بشرط عدم استخدام أي من الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس حق النقض علماً بأنّ 3 من هذه الدول (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) تدعم النصّ الألماني البلجيكي الكويتي.

وكان السفير الألماني كريستوف هوسغن، قال أمام الصحافيين في ختام اجتماع مغلق عقده مجلس الأمن الأربعاء بطلب من موسكو حول هذه المسألة: «لسنا متأثرين بأي تهديد باستخدام حق النقض»، في إشارة إلى الموقف الروسي الذي عبّر عنه قبله بقليل أمام الصحافيين أنفسهم نظيره الروسي فاسيلي نيبينزيا.

وبحسب دبلوماسيين فإنّ كلا المعسكرين، الروسي والغربي، حدّد خلال الجلسة «خطوطاً حمراء»: بالنسبة لروسيا فإنّ سقف القرار هو تمديد لستة أشهر ولنقطتي عبور لا غير، بينما قالت واشنطن إنها لا تقبل بأقل من تمديد لستة واحدة ولأربعة معابر، متنازلة بذلك عن مسألة فتح معبر خامس تطالب به أنقرة والأمم المتحدة على حدّ سواء.

وأتت جلسة مجلس الأمن غداة توجيه الأعضاء العشرة غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي مناشدة رسمية إلى روسيا لعدم الاعتراض على تمديد العمل بالآلية لمدة عام.

وقالت الدول العشر (بلجيكا وألمانيا وأندونيسيا وجنوب أفريقيا وجمهورية الدومينيكان وساحل العاج وغينيا الاستوائية والكويت والبيرو وبولندا) في بيان تلي في مقرّ الأمم المتحدة إن «عواقب عدم تجديد الآلية ستكون كارثية».